

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال اني

التفاوتات المجالية والاجتماعية الكبرى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

أفادت المندوبية السامية للتخطيط خلال شهر شتنبر الأخير أن كل من الجهات الثلاث الدار البيضاء-سطات و الرباط-سلا-القنيطرة و طنجة-تطوان-الحسيمة ساهمت في خلق 59 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي الوطني برسم سنة 2020 (بالأسعار الجارية) وأشارت المندوبية السامية للتخطيط في مذكرة لها حول الحسابات الجهوية لسنة 2020، أن جهة الدار البيضاء-سطات تصدرت قائمة الترتيب بنسبة 32,2 في المائة من الثروة الوطنية، وتلتها كل من جهتي الرباط-سلا-القنيطرة و طنجة-تطوان-الحسيمة بنسب بلغت على التوالي 15,9 في المائة و 10,9 في المائة

كما ساهمت خمس جهات بـ 32,7 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، ويتعلق الأمر أساسا بكل من جهة "مراكش-أسفي" بنسبة 7,9 في المائة، وجهة "فاس-مكناس" (بنسبة 7,7 في المائة)، وجهة "سوس-ماسة" بنسبة (6,5 في المائة)، وجهة "بني ملال-خنيفرة" (بنسبة 5,4 في المائة)، والجهة الشرقية بنسبة (5,2 في المائة). وبلغت نسبة مساهمة جهة "درعة تافيلالت" والجهات الجنوبية الثلاث 8,1 في المائة في خلق الناتج الداخلي الإجمالي من حيث القيمة، ممثلين بذلك على التوالي نسبة في 3,2 في المائة و 4,9 في المائة.

وهو ما يؤشر إلى غياب العدالة المجالية في توزيع وسائل الإنتاج و التي تشتت توفر التجهيزات العمومية و الوسائل اللوجيستكية و البنيات التحتية، وهو ما يؤدي إلى التهميش وتعطيل الطاقات والامكانيات المتوفرة بهذه الجهات مما يسبب في البطالة و اختلاف المؤشرات الصحية و التعليمية بين جهات المملكة، وبالتالي تعميق الهجرة من الجهات المهمشة وتركيز الساكنة بجهات معينة دون أخرى.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي ستقومون بها لتمكين مجالس الجهات وباقي المؤسسات المتدخلة من لعب دور محوري في تحقيق العدالة المجالية وتنمية الأقاليم التي تعاني من غياب التجهيزات العمومية والبيانات التحتية الضرورية لتحقيق

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

عبد الله بوانو مصطفى ابراهيمي